

لهيب الأسعار ونقص الغذاء مشكلة عالمية، وليست مشكلة لبنانية

بيروت - يرى مراقبون أن المسؤولين اللبنانيين لا يتحملون وحدهم مشكلة نقص الغذاء في بلد لم يعد لديه أي سبيل للخروج من نفق الأزمة السياسية والمالية، بل إن المشكلة أضحت عالمية بسبب عدة عوامل متداخلة، ولعل من أهمها التغيرات المناخية، التي أثرت على المحاصيل الزراعية وعمليات الإنتاج وما تلاه من تداعيات أزمة الوباء، التي دفعت أسعار السلع إلى الارتفاع على نحو غير مسبوق.

وتبدو الأزمة اللبنانية متداخلة، فهي عبارة عن مزيج من المشكلات المركبة التي تغلفها الحسابات السياسية. ولطالما حذرت منظمات نقابية لبنانية من أن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملة المحلية سوف يهدد الأمن الغذائي للدولة عاجلاً أم آجلاً، نظراً لانعكاسات ذلك على أسعار السلع والخدمات، مما يقاوم تدهور قدرة المواطنين الشرائية وأوضاعهم المعيشية.

ولكن ذلك ليس كل شيء، فكثيراً ما كانت تكشف وسائل الإعلام قضايا فساد تتعلق بنقص الغذاء وارتفاع الأسعار، كما تشير العديد من المنظمات المحلية ومراكز الأبحاث المتخصصة دوماً إلى أنه يجب ألا تترك الأسواق للمافيات والاحتكارات، بل لا بد على الدولة أن تستورد المواد الغذائية مباشرة وأن تخزنها وتسعرها وتوزعها حتى لا يحصل خلل في التوريد.

وأكثر الناس المتضررين من هذه المشكلة هم أولئك الواقعون تحت الصروب والزراعات، إذ أن تدمير مؤسسات الدولة قد لا يتيح للناس الحصول على الغذاء بالأسعار المتداوله فقط بل يكونون تحت رحمة اللوبيات وغالباً ما تكون أطراف النزاع، وبالتالي ستزداد معاناتهم ويدخلون بشكل تدريجي ضمن دائرة الجوع.



منظمة فاو
أسعار الأغذية صعدت
إلى أعلى مستوياتها
منذ يوليو 2014

وخلال العقود القليلة الماضية، أدى النمو الاقتصادي العالمي إلى تحفيز نمو سوق السلع، ومع زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية، لجأ العديد من المتداولين إلى أسواق السلع بحثاً عن فرص تجارية جديدة. ونظراً لأن أسواق السلع تنطوي على تقلبات عالية المخاطر أثرت على عمليات التوريد وتوزيع السلع.

ويؤكد المختصون أن ثمة مجموعة من العوامل وراء هذه التقلبات الشديدة التي يشهدها سوق السلع الأساسية في الوقت الراهن إلى جانب التأثيرات الأزمة الصحية العالمية، منها العرض والطلب، وتغير أسعار العملات، والمواقف الجيوسياسية، والسياسات الحكومية، وأيضاً النمو الاقتصادي.

وتتسع تحذيرات الخبراء من الآثار السلبية لمعظم الأنظمة الغذائية المتبعة من قبل الحكومات، والتي قد تخلف أعداداً أكبر من الجوع حول العالم خاصة في ظل اتساع المخاوف من موجة جديدة من الوباء في ظل السلالات المتحورة، وطرحوا تساؤلاً محورياً حول مدى قدرة الزراعة المنظومات الغذائية في المستقبل على تلبية حاجات البشر المتزايدة بطريقة مستدامة.

وبيّنا ينتج العالم ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان الكرة الأرضية، يتم إهدار ما يقارب ثلث هذا الطعام وتبديد الكثير من الموارد الطبيعية مثل المياه في نفس الوقت. وترجح تحولات أنماط الاستهلاك تراجع تناول الحبوب وتزايد استهلاك اللحوم والفواكه والخضروات والأطعمة المصنعة، ما يؤدي إلى زيادة ضغوط إزالة الغابات وتدهور الأراضي الزراعية وتزايد الانبعاثات. ومن المرجح أن يزيد عدد سكان العالم من 7.8 مليار نسمة حالياً إلى 10 مليارات نسمة بحلول العام 2050، وفي ظل نمو اقتصادي معتدل سيرتفع الطلب على المنتجات الزراعية إلى النصف مقارنة بالمستويات الحالية، ما يزيد الضغوط على الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً.

وتفيد بيانات منظمات أممية ودولية تُعنى بمجال توفير الغذاء ومحاربة الفقر والجوع في العالم أن أسعار السلع الغذائية ظلت ترتفع بشكل مطرد منذ يونيو الماضي، تاركة الحكومات تغرق في مأزق كبير، خاصة بعد تضرر الدول من القيود التي تم فرضها بهدف تطويق الأزمة الصحية.

وذكرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في تقرير نشرته الشهر الماضي، أن أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ارتفعت للشهر الثامن على التوالي في يناير الماضي، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ يوليو 2014، بقيادة قفزات في أسعار الحبوب والسكر والزيتون النباتية.

وبلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر في الأسواق الدولية 116 نقطة في شهر فبراير الماضي، مقارنة مع قراءة معدلة قليلاً عند 113.2 نقطة في يناير الماضي.

وأدت الخسائر داخل الأسواق المحلية في العديد من بلدان العالم إلى تراجع ما لدى السكان المحليين من مبالغ نقدية لشراء الغذاء، في الوقت الذي سبب فيه تعطل الإمدادات جراء القيود المفروضة على التنقل نقصاً كبيراً في السلع والبضائع، ما أضر عنه لهيب في مستوى الأسعار على المستوى المحلي.

وبحسب مؤشر أسعار الغذاء، الذي يصدره البنك الدولي بشكل دوري، فقد ارتفعت أسعار الغذاء على مستوى العالم بنسبة 14 في المئة بنهاية العام الماضي. وقال خبراء الصندوق إنه من المؤكد أن تكون التراجع في إمكانية الحصول على الأغذية آثار سلبية لسنوات قادمة على الصحة والتنمية.

وتوضح الدراسات المسحية التي يجريها البنك الدولي في 45 بلداً، أن نسبة كبيرة من الناس تنفذ منها المواد الغذائية أو تخفض من استهلاكها. ومع تزايد خطورة الوضع، يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات رئيسية هذا العام لزيادة الأمن الغذائي والمساعدة في منع وقوع خسائر أكبر في رأس المال البشري.

جائحة الجوع في لبنان.. باقية وتتمدد

تحذيرات من أن تزحف المشكلة إلى كامل الشرق الأوسط



اللبنانيون على مقياس الفقر

وأجبر انهيار الليرة العديد من متاجر البقالة على إغلاق أبوابها في شتى أنحاء البلاد أو أوقفت خدمات التوصيل عبر الإنترنت أو وضعت حدوداً لطلبات الزبائن، مؤقتاً خلال اليومين الماضيين، لتتفاقم المخاوف من أن يكون البلد شديد الاعتماد على الواردات بصدد عجز وشيك في المواد الغذائية.

ومع ذلك، ظلت بعض المتاجر مفتوحة، لكن أصحابها بدأوا غير متأكدين إلى متى. ونسبت وكالة رويترز إلى صاحب محل بقالة في بيروت لم يغلّق أبوابه يدعى محيي الدين فايد قوله "هناك احتمال كبير أن نغلق إذا ظلنا على هذا الوضع. لا أعلم من أين سنحصل على التموين، ولا أحد يساعدنا".

وهو سعر صرف الليرة إلى 15 ألفاً للدولار في وقت سابق هذا الأسبوع، لتفقد ثلث قيمتها في آخر أسبوعين، وهي الآن متراجعة بنسبة 90 في المئة منذ أواخر 2019. وعلق هاني بحصلي رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية على ذلك بالقول "إذا استمر هذا الوضع، ستبتدأ السلع في الاختفاء، وسيجد التجار أولويات ما يحصلون عليه.. سيتعين علينا تقليل الشراء من حيث الأنواع والكميات لأننا لا نجد المال".

ومنذ أيام، يتداول مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي مقاطع مصورة لمشاجرات في متاجر، مثل عراك بين رجل وامرأة يسعيان لشراء مسحوق الحليب. وارتفعت أسعار الكثير من السلع الاستهلاكية مثل الحفاضات والحبوب لثلاثة أمثالها تقريباً خلال الأزمة.

ويؤكد نبيل فهد رئيس نقابة أصحاب السوبرماركت أن بعض المتاجر التي أوصدت الثلاثاء أعيد فتحها بعد إعادة تموينها. لكنه أضاف أن الإغلاقات قد تدوم في حالة عدم استقرار سعر الصرف وأن "ما نخشاه هو أن نتحول في النهاية من إغلاق مؤقت.. ليصبح نهائياً لأن الوضع شديد الصعوبة. رؤوس أموالهم تتآكل وينقصهم المال لدفع ثمن البضائع".

وفي مؤشر آخر على الصعوبات التي تعترض الناس، أضربت عدة صيدليات في أنحاء لبنان عن العمل الخميس، وحددت محطات البنزين حصصاً لتوزيع الوقود الشحيح مع تنامي الغضب الشعبي إزاء الانهيار الاقتصادي المتسارع بالبلاد، دون مؤشرات تذكر على نهاية لمواجهة سياسية ريفية المستوى.

والمبات صمود قطاع الأدوية في لبنان على وجه تزايد التهديدات الناتجة عن مخاطر تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الليرة. وخلال الأونة الأخيرة اصطف لبنانيون أمام الصيدليات لشراء الأدوية لتخزينها خوفاً من انقطاعها، بعد أن عدت الصيدليات لسياسة تقنين البيع للزبائن.

وقد يواجه اللبنانيون أيضاً أزمة وقود أكبر مما كانت عليه في السابق، بعد أن أعلن ممثل موزعي المحروقات في لبنان فادي أبوشقرا الأربعاء الماضي، زيادة جديدة في سعر الوقود تجاوزت الأربعة

مليارات، لتضاف إليهم مشكلة أخرى لا تقل وقعا عن المأزق السياسي المستمر منذ أشهر، والذي انعكس عليهم في شكل غلق منافذ استيراد الغذاء، وتوقف الأنشطة التجارية والصحية والزراعية المنهارة أصلاً، ما يهدد بتفاقم مشكلة الجوع وزحفها لكافة الطبقات الاجتماعية بينما لا تملك السلطة خيارات بديلة، في الوقت الذي يحذر فيه مراقبون من أن هذه القضية الحرجة قد تمتد إلى بقية الشرق الأوسط.

بيروت - تعطي أحدث المؤشرات حول الأزمة الاقتصادية في لبنان لمحة كافية عن الحالة الكارثية للسكان، بعد تجاوز الفقر مستوى الخطوط الحمراء في ظل انتشار فيروس كورونا بالبلاد والجمود السياسي المستمر، في الوقت الذي أكد فيه الخبراء أن التحذيرات من تفاقم هذه المشكلة لا تكفي دون تدخل دولي عاجل. ومظاهر الجوع باتت تهدد الآلاف من الأسر اللبنانية، فيما اعتبرها المراقبون أنها أشد أزمة في تاريخ البلاد منذ الحرب الأهلية لعام 1975، حيث تشهدهم البلاد أسوأ انهيار اقتصادي منذ عقود، يتزامن مع شح الدولار وتوقف المصارف وتسببت الأزمة في ارتفاع معدل التضخم وجعلت قرابة نصف السكان تحت خط الفقر.

واختزل محمد الحجاج علي من مركز كارنيجي للشرق الأوسط ما يحصل هذه الفترة بعد إغلاق المتاجر والصيدليات أبوابها بالتزامن مع ارتفاع أسعار الوقود، قائلاً "نحن ننظر حقاً إلى

نتيجة لسوء إدارة المسؤولين للأزمة، خسرت الآلاف من اللبنانيين مصدر رزقهم أو جزءاً من مداخيلهم جراء الأزمة التي دفعتهم إلى النزول إلى الشارع منذ منتصف أكتوبر 2019، ناقمين على الطبقة السياسية، التي يتهمونها بالفساد والعجز عن إيجاد حلول للأزمات المتلاحقة.

وجعلت الأزمة الاقتصادية، التي تفاقمت العام الماضي، على نحو كبير قرابة نصف اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر، في ظل توقعات خبراء اقتصاد باضمحلال الطبقة الوسطى في بلد كان حتى وقت قريب يُعرف باسم "سويسرا الشرق"، ويشتهر بمرافقه وخدماته ومبادرات شعبه الخلاقة.

الهاوية، ونراها بوضوح شديد". وأشار إلى الإخفاق المستمر منذ وقت طويل في تشكيل حكومة جديدة قادرة على الاستمرار وإطلاق إصلاحات. وتشير تأكيدات معظم المواطنين اللبنانيين بشأن الوضع الراهن الذي أصبح سيئاً للغاية وكل الوسائل المعيشية باتت صعبة، حيث لا حكومة تكترت بما يحدث، ولا أي أحد لديه سلطة يعلم كيف هي معاناة الشعب، ذلك أن البلد البالغ تعداد سكانه 7 ملايين نسمة مقدم على مجاعة لا مفر منها، وربما تمتد إلى بقية دول الشرق الأوسط، مما قد يجعل المنطقة على فوهة بركان.

الجوع يتمدد

نتيجة لسوء إدارة المسؤولين للأزمة، خسرت الآلاف من اللبنانيين مصدر رزقهم أو جزءاً من مداخيلهم جراء الأزمة التي دفعتهم إلى النزول إلى الشارع منذ منتصف أكتوبر 2019، ناقمين على الطبقة السياسية، التي يتهمونها بالفساد والعجز عن إيجاد حلول للأزمات المتلاحقة.

وجعلت الأزمة الاقتصادية، التي تفاقمت العام الماضي، على نحو كبير قرابة نصف اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر، في ظل توقعات خبراء اقتصاد باضمحلال الطبقة الوسطى في بلد كان حتى وقت قريب يُعرف باسم "سويسرا الشرق"، ويشتهر بمرافقه وخدماته ومبادرات شعبه الخلاقة.

القوى السياسية وأولها حزب الله المدعوم من إيران وحليفه عون، لا تزال تؤخر الحلول غير مكترثة بما يحدث



الجميع يدفع ثمن التقلبات والصراعات والكوارث